الإعلام الفلسطيني
وحكم القطاع الأمني

شبكة
أمين
الإعلامية

مركز جنيف
للرقابة الديموقراطية
على القوات المسلحة
DCAF

الإعلام الفلسطيني
وحكم القطاع الأمني

شبكة أمين الإعلامية

مركز جنيف للرقابة الديموقراطية على القوات المسلحة

DCAF

مركز جنيف للرقابة الديموقراطية على القوات المسلحة

يعمل مركز جنيف للرقابة الديموقراطية على القوات المسلحة على تعزيز مبدأ الحكم الرشيد وإصلاح القطاع الأمني. ويُعدّ المركز الأبحاث حول أفضل الممارسات المتبعة في هذا المجال، ويشجع على نشر المعايير المرعيّة على المستويين المحلي والدولي. كما يقدم المركز التوصيات السياساتية والاستشارات والمساعدات في هذا المجال للعديد من الدول. ويضمّ شركاء مركز جنيف للرقابة الديموقراطية على القوات المسلحة الحكومات، والبرلمانات، ومؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الدولية، إلى جانب المؤسسات الأمنية كالشرطة والقضاء وأجهزة المخابرات وحرس الحدود والجيوش. ويعرض الموقع الإلكتروني لمركز جنيف للرقابة الديموقراطية على القوات المسلحة المزيد من المعلومات حول هذا المركز وعمله على العنوان التالي:
www.dcaf.ch

شبكة أمين الإعلامية

شبكة أمين الإعلامية مؤسسة فلسطينية غير ربحية تأسست في القدس عام ١٩٩٦، تسعى لتطوير قطاع الإعلام في فلسطين وتفعيل دوره في بناء المجتمع من خلال المشاركة في العملية الديمقراطية، ولأن تكون ملاذا آمنا للصحفيين الفلسطينيين من خلال توفير الأرضية المهنية والقانونية للنهوض بالإعلام المحلي بما يضمن حرية التعبير والموضوعية والشفافية. كما تعمل المؤسسة على إيجاد علاقة تعاون بين وسائل الإعلام و مؤسسات المجتمع المدني .للمزيد من المعلومات حول هذه الشبكة وعملها يرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي:
www.amin.org

هيئة التحرير

خالد أبو عكر، رام الله
انتصار أبو خلف، رام الله
ماجد عاروري، رام الله
رولاند فريدريك (Roland Friedrich)، رام الله
رغولا كوفمان (Regula Kaufmann)، جنيف
جوناس لويتشر (Jonas Loetscher)، جنيف
أرنولد ليتهولد (Arnold Luethold)، جنيف
نقولا ماسون (Nicolas Masson)، رام الله

تصميم الغلاف والإخراج الفني

وائل دويك، رام الله

مساعد الترجمة

رانية فلفل، رام الله

الناشر

مركز جنيف للرقابة الديموقراطية على القوات المسلحة
شارع المعارف ٣٤
رام الله / البيرة
الضفة الغربية
فلسطين
تلفون: ٦٢٩٧ ٢٩٥ (٢) ٩٧٢+
فاكس: ٦٢٩٥ ٢٩٥ (٢) ٩٧٢+
www.dcaf.ch

صورة الغلاف © وكالة معا الإخبارية / ٢٠٠٨
ISBN: ٩٧٨-٩٢-٩٢٢٢-١٠٥-٨

© مركز جنيف للرقابة الديموقراطية على القوات المسلحة، ٢٠٠٩، جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة.

المحتويات

المقدمة ٥

تعزيز دور وسائل الإعلام الفلسطينية ٧
عماد الأصفر

وسائل الإعلام الفلسطينية وتشريعات القطاع الأمني ١١
جمان قنيص

الإعلام الفلسطيني والرقابة على القطاع الأمني ١٥
ناهد أبو طعيمة

التحديات التي تواجه استقلالية الإعلام ١٩
سميح محسن

إخفاء المعلومات في أزمنة الصراع ٢٣
خلف خلف

الخاتمة ٢٧

قائمة المشاركين ٢٩

مقدمة

في نظم الحكم الديمقراطي الراسخة تضمن وسائل الإعلام المساءلة والحكم الرشيد في القطاع الأمني. وتؤدي وسائل الإعلام، إلى جانب منظمات المجتمع المدني دورا هاما كجهة رقابة غير رسمية. وتعتبر بذلك مكملة لعمل مؤسسات الرقابة الرسمية مثل السلطات التنفيذية والبرلمان والقضاء. كما ترصد وسائل الإعلام نشاطات القوى المسلحة والأمنية وتكشف عن انتهاكات حقوق الإنسان أو حالات سوء الإدارة.

وتعتبر وسائل الإعلام ضرورية لتفعيل حوار مدروس بين الجمهور حول الأمن. فهي تشكل ملتقى جماهيريا لمناقشة السياسات الأمنية. إذا ما أخذت السلطات هذا السجال العام بالحسبان، يمكن اعتبار وسائل الإعلام كشريك ثمين يساهم في تقوية شرعية مرافق الأمن والعدالة.

عام ٢٠٠٨، أطلق مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة وشبكة أمين الإعلامية مشروعا مشتركا 'لتعزيز دور وسائل الإعلام الفلسطينية في حكم القطاع الأمني'، يهدف إلى تحديد الفرص والتحديات التي تواجه وسائل الإعلام الفلسطينية في مهمتها في الرقابة على القطاع الأمني. وسيتم من خلال مشروع مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة وشبكة أمين الإعلامية تنظيم ورش عمل وندوات لدعم الحوار المستدام بين المحررين والصحافيين في الإعلام الفلسطيني وخبراء المجتمع المدني وممثلي السلطات الفلسطينية. ومن هنا فإن المشروع يسعى إلى:

- تفعيل دور وسائل الإعلام المحلية في مجال الرقابة غير الرسمية على القطاع الأمني.
- إنشاء قنوات للتواصل بين وسائل الإعلام والقطاع الأمني.
- تعزيز الشفافية والمساءلة في حكم القطاع الأمني.
- تحسين إمكانية وصول المواطن الفلسطيني للمعلومات ذات الصلة بالأمن.
- المساهمة في إطلاق حوار يحظى بالدعم المحلي حول حكم القطاع الأمني وإصلاحه.

عام ٢٠٠٨، قام مشروع مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة وشبكة أمين الإعلامية بدعم دراسة تقييم ذاتية لوسائل الإعلام الفلسطينية أجراها مختصون إعلاميون من الصحف الفلسطينية الرئيسية وقنوات التلفزيون والإذاعة ووكالات الأنباء الإلكترونية. وقد اشتملت عملية التقييم الذاتي على أربع مراحل هي:

١. تنظيم ورشة عمل مع محرري وسائل الإعلام الفلسطينية وكبار ضباط الأمن لمناقشة العقبات والتحديات التي تقف أمام إشراك السكان في المعلومات ذات الصلة بالأمن (نيسان ٢٠٠٨).

٢. إجراء تدريب مدته يومين لتطوير قدرة ممثلي وسائل الإعلام الفلسطينية على تحديد نقاط الضعف والقوة في مؤسساتها في مجال الرقابة على القطاع الأمني (آب ٢٠٠٨).

٣. تنظيم مراجعة ليوم واحد بهدف تلخيص أهم استنتاجات المرحلتين السابقتين ووضع التوصيات (تشرين أول ٢٠٠٨).

٤. إنشاء مجموعة من خبراء الإعلام المحليين لتقديم المشورة المتواصلة للمشروع.

تلخص هذه النشرة نتائج عملية التقييم الذاتي. وتشمل على مقالات بحثية كتبها خمسة إعلاميين فلسطينيين، وخبراء في مشروع مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة وشبكة أمين الإعلامية.

- في القسم الأول يدرس عماد الأصفر سبل جسر الهوة بين السلطات الفلسطينية ومؤسسات إنفاذ القانون والأمن من جهة والمواطنين من جهة أخرى. ويقول الأصفر إن تطوير وسائل إعلام غير منحازة وموضوعية ومهنية تشكل أساسا جوهريا لتحقيق ذلك.

- يحلل القسم الثاني الإطار القانوني المنظم لوسائل الإعلام في الأراضي الفلسطينية. وتبين جمان قنيص كيف أن السلطات الفلسطينية قد تأرجحت بين إطار تنظيمي ليبرالي وقيود على الخطاب العام.

- أما في القسم الثالث تستكشف ناهد أبو طعيمة التحديات الأساسية التي تواجه وسائل الإعلام الفلسطينية. وتشدد على أن التدخلات المنتظمة لقوات الأمن والقوات المسلحة تعيق عمل الصحافيين الفلسطينيين بقدر ما تفعله الرقابة الذاتية.

- القسم الرابع يؤكد على الحاجة لزيادة استقلال المؤسسات الإعلامية الفلسطينية بحيث تؤدي دورا رقابيا فعالا. ويوضح سميح محسن كيف أن العلاقات الضعيفة بين وسائل الإعلام والمجتمع المدني تعيق الرقابة المدنية – الديمقراطية على القطاع الأمني الفلسطيني.

- في القسم الخامس يكشف خلف خلف كيف أن محطات الإعلام الفلسطينية فشلت في تعزيز الحوار الجماهيري المدروس حول الأمن. ثم يستكشف الكاتب طرقا لتقوية دور الإعلام في توطيد الحوار والمصالحة.

في نهاية كل قسم يطرح المؤلفون توصيات حول طرق التغلب على المعيقات الحالية للعمل الإعلامي الفلسطيني. ونأمل من خلال النشر أن نسهم في نجاح الحوار الفلسطيني المتعلق بإصلاح القطاع الأمني.[١]

الهوامش

[١] لنقوم بتحليل شامل لعملية إصلاح القطاع الأمني الفلسطيني، انظر رولاند فريدريش، أرنولد لويتولد (منشورات)، مدخل إلى إصلاح القطاع الأمني الفلسطيني، جنيف: مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة ٢٠٠٧.

ما هي العناصر المكونة للقطاع الأمني؟

يتكون القطاع الأمني من جهات أساسية تقدم الخدمات الأمنية والقضائية ومن الجهات الإدارية ومؤسسات الرقابة.

المقدمون الرئيسيون للخدمات الأمنية والقضائية:

- قوات الأمن (القوى الأمنية، والشرطة والمخابرات وأجهزة الخدمات الأمنية، ولكن تشمل أيضا الكتائب المسلحة والميليشيات الخاصة).

- مؤسسات العدالة وإنفاذ القانون (القضاء، والسجون، والنيابة، ونظام القضاء العشائري).

مؤسسات الإدارة والرقابة:

- الإدارة التنفيذية وأجهزة الرقابة (الرئاسة، وزارات الدفاع والداخلية والعدل).

- الإدارة التشريعية وهيئات الرقابة (البرلمان ولجانه، ودواوين المظالم والشكاوى).

- مؤسسات رقابة غير رسمية (وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني).

تعزيز دور وسائل الإعلام الفلسطينية

عماد الأصفر

يعاني الكثير من الفلسطينيين من تواصل الاحتلال الإسرائيلي والظروف المعيشية القاسية. وهم يتوقعون من قادتهم السياسيين أن يستخدموا سلطتهم لخلق بنى اجتماعية سياسية مستقرة وشفافة. فبرأيهم، يجب أن تستند السياسات الأمنية لأساس قانوني وأن تخضع للسجال العام. كما يتوقع الفلسطينيون من هيئات الأمن وإنفاذ القانون أن توفر أحسن مستويات حماية ممكنة من الجريمة والتدخلات العسكرية المباغتة. ويطالبون مؤسساتهم بالعمل بطريقة شفافة وتتسم بالمساءلة.

فضلا عن ذلك، يتوقع الفلسطينيون من وسائل الإعلام أن تقوم بدور الرقيب غير الرسمي على القطاع الأمني. ويريدون من مؤسسات الإعلام أن تكمل دور جهات الرقابة الرسمية، مثل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية لضمان الشفافية والمساءلة في أسلوب حكم وإصلاح القطاع الأمني.

في الوقت ذاته، يقرّ الفاعلون الرئيسيون في مؤسسات الأمن وإنفاذ القانون الفلسطينية بالحاجة لتحسين صورتهم لدى الجمهور. وهم يدركون حاجتهم لصلاحيات واضحة وللعمل ضمن إطار قانوني يكسبهم الشرعية والاعتراف. كما يدركون المهمة الملقاة على عاتقهم في توفير الأمن بفعالية للشعب الفلسطيني. ويتطلع ضباط قوى الأمن الفلسطينية والعاملون في الوزارات المختصة المعنية وممثلو السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية بشكل مطرد إلى وسائل الإعلام لنشر جهودهم الرامية لتعزيز سيادة القانون.

وفي هذا السياق، تظهر وسائل الإعلام على أنها الرابط الجوهري بين المجتمع وصناع القرار. مع ذلك، يقرّ الإعلاميون الفلسطينيون بأهمية تقوية دورهم في الترويج للحكم الرشيد للقطاع الأمني. ولكن ما زالت هناك بعض العقبات التي تعترض طريقهم في هذا المجال. فما زالت قدرة مؤسسات الإعلام الفلسطينية محدودة في تنظيم التقارير المستقلة والمهنية حول تطورات القطاع الأمني. يفتقر الإعلاميون لقنوات التواصل الفعالة مع ممثلي المؤسسات الأمنية وهيئات إنفاذ القانون. وأخيرا وليس بآخر، يكون فهم هؤلاء الإعلاميين محدودا بشأن دورهم الذي ينبغي أن يضطلعوا به في المجتمع الديمقراطي.

محاسبة مقدمي الخدمات الأمنية

"تعتبر وسائل الإعلام الحرة والمستقلة عنصرا جوهريا في النظم الديمقراطية حيث تؤدي دورا حيويا لجسر الهوة أو خلق روابط بين المجتمع والقائمين على الحكم. فمن خلال طرح معلومات شاملة وموثوقة ومنح صوت لمختلف الآراء ووجهات النظر، تيسر وسائل الإعلام نشوء حوار مدروس وتقييم نقدي لنشاط الدولة. كما تعرض وسائل الإعلام على متابعيها آخر مجريات الأمور، وتساعد في إخضاع الشكاوى ونشاطات الحكومة للرقابة الجماهيرية مما يعزز من مساءلة رجال الدولة والسياسة."

المصدر:

Caparini, Marina (Ed.), Media in Security and Governance: the Role of News Media in Security Oversight and Accountability, *DCAF, 2004, p. 15.*

حالة تعزيز علاقات مهنية بين وسائل الإعلام والقطاع الأمني

نظرا لمهمتهم الشاقة لحفظ النظام والقانون فإن قوى الأمن الفلسطينية غالبا ما تتردد في إعطاء وسائل الإعلام معلومات مفصلة وآنية عن نشاطاتها. وقد أثار هذا السياق عددا من الأسئلة: كيف يمكن بناء الجسور بين وسائل الإعلام وقوى الأمن؟ كيف يمكن لضباط الأمن أن يقروا بالفائدة من وراء التواصل المنفتح والفعال، بدلا من المحافظة على ثقافة السرية؟ كيف يمكن الموازنة بين حق وسائل الإعلام في الوصول للمعلومات والمخاوف الأمنية الوطنية؟

تعريف الأمن

يرجع تدني المستوى الحالي للثقة بين الأمن الفلسطيني ومؤسسات الإعلام جزئيا إلى غياب التعريف المشترك للأمن. هل يعني الأمن بشكل أساسي حماية السلطات الحاكمة ومؤسساتها؟ أم أنه يُعنى بنفس القدر في توفير الخدمات للمجتمع كافة وتلبية احتياجات السكان؟ إذا كان الأمر كذلك، كيف يمكن لمختلف الأطراف الفاعلة في القطاع الأمني، بما فيها مؤسسات الإعلام، المساهمة في تحقيق هذا الهدف؟

تعزيز الحيادية والموضوعية والمهنية

إن الاتفاق على تعريف مشترك للأمن من شأنه أن يسهم في تبادل المعلومات بين مؤسسات الأمن والإعلام. وفي الوقت ذاته، لابد من بناء الثقة بين المؤسسات الأمنية والإعلامية. ويمكن بناء تلك الثقة على أساس القيم المشتركة مثل الحيادية والموضوعية والمهنية.

١. الحيادية: يلقى على عاتق وسائل الإعلام والأجهزة الأمنية مهام متشابهة. فواجبهم هو خدمة الناس وضمان حصولهم على الأمن في ظل سيادة القانون. ويجب أن تكون المؤسسات الأمنية مستقلة عن المصالح السياسية وأن تتفادى تطبيق الممارسات التمييزية لتحقق الأمن بطريقة شرعية. وكذلك الأمر، عند تغطية القضايا ذات الصلة بالأمن، فإن على وسائل الإعلام ألا تسعى للترويج لمصالح الشخصيات السياسية أو الزعامات المجتمعية.

٢. الموضوعية: يجب على مؤسسات الأمن والإعلام أن تستند في عملها إلى المعلومات الموثوقة والمعززة بالوقائع. المطلوب من ضباط الأمن والإعلاميين أن يقوموا بجمع الحقائق والتحقق منها وتحليلها بطريقة ممنهجة. في بعض الأحوال كانت الانتماءات السياسية للأجهزة الأمنية والمؤسسات الإعلامية تؤثر على طريقة تلك المؤسسات في معالجة المعلومات الموضوعية في عمل الأمن ومؤسسات إنفاذ القانون تتضمن على سبيل المثال أن تتماشى التحقيقات الجنائية مع نصوص القانون وأن تستند إلى أدلة منبثقة من الحقائق ويمكن التحقق منها. الموضوعية في عمل الإعلام تعني أن على وسائل الإعلام أن تنشر المعلومات ذات الصلة بالأمن إذا كانت موثوقة وتسهم في تفعيل حوار جماهيري مدروس. في كلا الحالين، تكون شرعية مؤسسات الأمن والعدالة ومصداقيتها أمام الجمهور على المحك.

٣. المهنية: في مجالي الإعلام والأمن على حد سواء، تسهم المهنية في منع استغلال السلطة. كما تعتبر الضامن من سوء تأثير المصالح الشخصية، ولكن في كلا الأمرين فإن نشاطات التثقيف الحالية وإجراءات التدريب لا تفضي إلى المهنية. فالحكومة لا تصدر شهادات أو رخصا تثبت أن الصحافيين قد حصلوا على مستوى كاف من التعليم والخبرة بما يسمح لهم بممارسة مهنتهم. أما قوى الأمن، فهي تعاني من تفكك منهج التدريب في المواقع من مستوى الإدارة المتوسطة[١]. لهذه الأسباب، من الأهمية بمكان تبنى معايير مهنية ومدونات سلوك وتقاليد مهنة. تلك الوثائق تمكّن مؤسسات الأمن والإعلام من إجراء تقييم متواصل لأدائها ومعالجة سوء السلوك المهني واكتساب ثقة الجمهور.

تصميم قنوات للتواصل الفعال

إن تبني مبادئ الحيادية والموضوعية والمهنية بحد ذاته لا يضمن حصول الجمهور على المعلومات. ففي واقع الأمر عادة ما تكون قوى الأمن مترددة للغاية في التشارك بالمعلومات. والصحافيون بدورهم عادة ما ينقصهم الفهم المحدد للتحديات التي تواجه قوى الأمن في عملها. لابد من إرساء قنوات تواصل رسمية بين وسائل الإعلام والمنظمات الأمنية. ولابد من اتخاذ التدابير الآتية لتحقيق تلك الغاية:

- إنشاء دائرة صحفية تشكل نقطة الاتصال الإعلامية لدى سائر القوى الأمنية.
- تعيين ضباط مدربين ليكونوا متحدثين رسميين باسم قوى الأمن.
- تنظيم مؤتمرات صحفية بشكل منتظم أو ارتجالي.
- تنمية أرضيات إعلامية تفاعلية ومواقع إنترنت لضمان وصول وسائل الإعلام للمعلومات الأمنية.
- تطوير برامج إعلامية لتوعية الجماهير بالقضايا ذات الصلة بإصلاح القطاع الأمني مثل حقوق المواطنين والقانون وحملات النظام.
- تنظيم ورشات مشتركة تضم وسائل الإعلام والقوى الأمنية لتعزيز التفاهم المتبادل.

كيف يمكن لوسائل الإعلام أن تطور حكم القطاع الأمني؟

- تأمين الوصول إلى سجلات الحكومة ونشرها.
- تغطية جلسات الاستماع البرلمانية والمحاكم والقرارات التنفيذية والعمليات الأمنية.
- التعاون مع مؤسسات حقوق الإنسان ومجموعات المجتمع المدني أثناء حملات التوعية.
- تنفيذ برامج لرصد طريقة الدولة في الإدارة ونشاطاتها ذات الصلة بحكم القطاع الأمني.
- نشر التقارير التحقيقية حول انتهاكات حقوق الإنسان وسوء الإدارة والفساد.

الحاجة لتعزيز رقابة وسائل الإعلام

عادة ما يتعرض رجال السياسة الفلسطينيون للنقد العام بخصوص قراراتهم المتعلقة بالسياسات. كما يقوم الفلسطينيون بالرصد النشط لعمل مؤسسات الأمن وإنفاذ القانون. وهم يطلبون أن تقوم وسائل الإعلام بمراقبتهم بعناية أكبر لكي يضمنوا عدم إساءة استغلال النفوذ أو أموال دافعي الضرائب ومساهمات المانحين التي عهد بها إليهم. ولكن في حين أن شكاوى الجمهور من سوء السلوك أو سوء استغلال السلطة تتكرر، إلا أنهم نادرا ما يلجأون لوسائل الإعلام المحلية.

يجب ان تُبنى وسائل الإعلام الفلسطينية على تلك الثقافة النقدية وأن تمارس مهمتها كعين حارسة وأن تحظى بقبول جماهيري واسع. ولكن كشفت المسوحات الأخيرة أن السكان عادة لا يثقون بوسائل الإعلام الفلسطينية[٢]. ويتم انتقاد ضعف وسائل الإعلام الفلسطينية في المراقبة على قوى الأمن بطريقة منهجية. على عكس الأطراف الأخرى الفاعلة في مجال المراقبة غير الرسمية، مثل منظمات المجتمع المدني، فإن وسائل الإعلام المحلية لا تستطيع إقناع السكان بقدرتها على الرصد المهني لأداء القوى الأمنية.

الخاتمة

يُلقى على عاتق وسائل الإعلام المحلية دورٌ هام لضمان الحكم الرشيد للقطاع الأمني. كما أن التزامها بقيم مثل الحيادية والموضوعية والمهنية تسهم في تحسين علاقات وسائل الأمن الفلسطينية بالمؤسسات الأمنية. وهذا من شأنه أن يحدّ من ممارسات التغطية وأن يعزز الثقة المتبادلة وأن يسهم في إضفاء شرعية إضافية وشفافية ومساءلة في حكم القطاع الأمني.

إن فهم الأمن على أنه مسئولية جماعية من شأنه أن يسهم في تحسين العلاقة بين الأمن الفلسطيني ومؤسسات الإعلام. ولكن لا يمكن لوسائل الإعلام الفلسطينية أن تضطلع بهذا الدور الرقابي إذا لم تعِ السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية قيمة تحقيقَ قبول الجمهور والشرعية من خلال التواصل الشفاف. أخيرا، تقوية الروابط بين وسائل الإعلام الفلسطينية وهيئات الرقابة الرسمية وغير الرسمية ضرورية لضمان حمل الشعب الفلسطيني على أن يُخضِع صناع القرار للمساءلة.

التوصيات الرئيسية

- ✓ إنشاء آليات للحوار ووضع برامج تروج للاحترام والفهم المتبادلين بين المؤسسات الأمنية والإعلامية.
- ✓ تعريف قنوات للتواصل بين وسائل الإعلام والقوى الأمنية.
- ✓ ترجمة قيم الحيادية والموضوعية والمهنية في إرشادات العمل.
- ✓ تطوير برامج إعلامية خاصة لنقل توقعات السكان الأمنية لصناع السياسة وتوعية الجماهير بشأن حقوق المواطن.

الهوامش

١ انظر احمد حسين. إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية الفلسطينية. من رولاند فريدرك و ارنولد ليتهولد. المدخل الى اصلاح القطاع الأمني في فلسطين، ص ٤٧ – ٨١.

٢ مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان (٢٠٠٩)، استطلاعات الرأي العام الفلسطيني ووسائل الإعلام العربية، استطلاع الرأي العام رقم ١، ١٩ – ٢١ شباط، رام الله، ص ١.

وسائل الإعلام الفلسطينية وتشريعات القطاع الأمني

جمان قنيص

عند تحليل الإطار القانوني المنظّم لوسائل الإعلام في بلد ما، فإننا نجد مدخلا لتقييم حرية الإعلام واستقلاله. وحريٌّ بالصحافة أن تحظى بالحرية وأن تتمكن من الوصول إلى المعلومات حتى تتمكن من ممارسة دور الرقيب غير الرسمي على القطاع الأمني، وأداء دورها ك "سلطة رابعة".

بعد توقيع اتفاقيات أوسلو إبان تسعينات القرن الماضي، سنّت السلطة الوطنية الفلسطينية تشريعات تمنح حريات موسعة نسبيا للإعلام بما ينسجم مع روح إعلان الاستقلال الفلسطيني (١٩٨٨). لكنها فرضت لاحقا قيودا ما فتئت تحد من حرية الإعلام. كما أعاقت السلطة إمكانية حصول الصحافيين الفلسطينيين على سجلات الحكومة، مما قلل من قدرتهم على الحصول على المعلومات المتعلقة بقضايا الأمن الوطني. كما أعيق الصحافيون من إجراء تحقيقات تنتقد الانتهاكات أو السلوكيات المخالفة التي يرتكبها ضباط الأمن. ولا تزال الحماية القانونية للصحافيين غير كافية حتى يومنا هذا.

ويفترض في أي تحليل شامل للإطار القانوني المنظِّم للإعلام أن ينظر أيضا في التشريعات التي تحكم القوى الأمنية وهيئاتها الإدارية التنفيذية، والتي تتضمن أحكاما تعيق الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالأمن وتحد من التواصل بين قوى الأمن ومؤسسات الرقابة والمجتمع المدني.

القوانين الرئيسية المنظمة للعلاقات بين مؤسسات الإعلام والأمن

- القانون الأساسي المعدل (٢٠٠٣)
- قانون المطبوعات والنشر (١٩٩٥)
- مسودة قانون المرئي والمسموع (١٩٩٦)
- قانون الخدمة في قوى الأمن رقم ٨ (٢٠٠٥)
- قانون المخابرات العامة رقم ١٧ (٢٠٠٥)

الإعلام الفلسطيني وعملية بناء الدولة

يرتبط تطور الإعلام الفلسطيني ارتباطا وثيقا بتاريخ السلطة الوطنية الفلسطينية. فمع توقيع اتفاقيات أوسلو، توقف سريان قانون الرقابة العسكرية الإسرائيلي على وسائل الإعلام الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ثم تطورت بالتدريج أحكام قانونية لتنظيم الإعلام الفلسطيني. فعلى سبيل المثال، ورد في اتفاقية غزة وأريحا عام ١٩٩٤ أن على الفلسطينيين والإسرائيليين الالتزام بحماية عملية السلام و"تعزيز التفاهم والتسامح بين الطرفين" و"الامتناع عن التحريض، بما في ذلك الدعاية المعادية ضد بعضهما البعض" (المادة ١٢,١)

وبعد عام تم تبني قانون المطبوعات والنشر (١٩٩٥). وهو المرجع القانوني الرئيسي المنظم للإعلام الفلسطيني حتى يومنا هذا. وقد هدف إلى تقنين محطات الإعلام الرسمية في إطار عملية بناء الدولة الفلسطينية، وتعبئة الرأي العام الفلسطيني لدعم السلطات. وقد عرّف قانون المطبوعات والنشر دور وسائل الإعلام الفلسطينية على أنه "البحث عن المعلومات والأخبار والإحصائيات التي تهم المواطنين من مصادرها المختلفة، وتحليلها وتداولها ونشرها والتعليق عليها في حدود القانون" (المادة ج.٤). وتثير هذه المادة عددا من التساؤلات: هل تشمل مصطلحات مثل "معلومات"، و"أخبار" و"إحصائيات" المواد المودعة لدى الدوائر الحكومية أو السجلات المحفوظة لدى القوات الأمنية؟ إذا كان الأمر كذلك، فمن هي الهيئة المؤهلة لاتخاذ القرار بشأن "المعلومات" التي تهم الرأي العام؟ وبناء عليه، ما هي معايير اتخاذ هكذا قرار؟ وأخيرا، كيف يتم تعريف عبارة "ضمن حدود القانون"؟

مهمة قوانين الصحافة

"من ناحية المبدأ، يجب أن يتضمن قانون الصحافة إطارا قانونيا يساعد في تنظيم عمل الإعلام وتوجيه الصحافة. كما يجب أن يضمن للصحافيين حق الحصول على المعلومات وحماية الحق الأساسي للأفراد في التعبير عن آرائهم بحرية من خلال الإعلام المطبوع."

المصدر: طوني مندل وعلي خشان، الإطار القانوني للإعلام في فلسطين في ظل القانون الدولي، ٢٠٠٦، متوفر على الموقع:
http://www.article19.org

الغموض في التشريعات الأمنية

غموض بعض مواد قانون المطبوعات والنشر يعرقل حق الصحفيين في معالجة القضايا الأمنية بحرية. كما أنه يتيح للحكومة وللمسئولين الأمنيين اعتماد تقديراتهم الخاصة التي من خلالها يحددون الوثائق المتعلقة بالأمن وإمكانية حصول الصحافيين عليها (مثل تقارير أومخصصات ميزانية أوسجلات حكومة أو إحصاءات). وعلاوة على ذلك، يفرض قانون المطبوعات و النشر قيودا على التغطية الإعلامية للقضايا المتعلقة بالأمن. ويحظر القانون نشر معلومات سرية عن الشرطة وقوات الأمن وعن الأسلحة والمعدات أو المواقع أو التحركات. (المادة ٣٧(أ)).

أعدت مسودة قانون المسموع والمرئي من قبل وزارة الإعلام عام ١٩٩٦. وقد عكست مسودة القانون تزايد سيطرة السلطات الفلسطينية على تعميم المعلومات المتعلقة بالأمن. فمثلا، شددت مسودة القانون على أنه "يتوجب على كافة مؤسسات الإعلام المرئي والمسموع أن تسهم في تعزيزوتعميق السياسة الوطنية التي يؤمن بها الناس ويعلنون دعمهم لها من خلال كافة الوسائل المتاحة" (المادة ٤,٧). وإذا فسرت هذه المادة بمعناها الضيق، فإنه يمكن استغلالها لمنع وسائل الإعلام من ممارسة الرقابة على سياسات الحكومة، والتعبير عن عدم رضا الجمهور. كما يوجد في هذه المسودة مواد أكثر وضوحا تطلب من وسائل الإعلام "حفظ النظام العام واحتياجات الأمن القومي ومقتضيات المصلحة العامة" (المادة ٤,٤). ويدل هذا على سعي السلطات المتواصل للحد من حرية وسائل الإعلام في التعامل مع القضايا الحساسة. لم يصادق المجلس التشريعي إطلاقا على القانون. وقد انتقدته مؤسسات المجتمع المدني بسبب احتوائه على مواد تقيد حرية التعبير. ولكن، تظل هذه المسودة مصدرا لإلهام صناع القرار ورمزا لتوجه السلطات إلى التقليل من حريات وسائل الإعلام.

ومن النواقص الأساسية في التشريعات الفلسطينية، غياب قانون يتيح الحصول على المعلومات والذي يسمى أيضا بقانون حرية المعلومات في بلاد أخرى.

تحدد تلك القوانين نوع المعلومات التي يحق للمواطنين طلبها من المؤسسات الرسمية، وطريقة التقدم بطلبات الحصول على المعلومات. كما يطرح هذا النوع من التشريعات الإطار الزمني الذي يُلزم تلك المؤسسات بالاستجابة فيه لطلبات الجمهور. وغالبا ما تتضمن تشريعات حرية المعلومات أيضا المعايير والإجراءات التي تنطبق على المعلومات المتاحة وتصنيفها. ونظرا لغياب مثل تلك التشريعات في فلسطين فإن الحكومة والقوى الأمنية تحظى بالسلطة المطلقة في اتخاذ القرارات بشأن المعلومات التي يرون أنه من المناسب نشرها للجمهور. كما تظل قدرة وسائل الإعلام على مراقبة القطاع الأمني منقوصة. ومن النتائج الأخرى المترتبة على غياب المعايير الواضحة للمعلومات الممكن الحصول عليها، عدم قدرة الصحافيين الفلسطينيين على تحديد أيّ المعلومات التي تؤدي في حال نشرها إلى الإضرار بالأمن القومي. وهذا بدوره يقلل من قدرة الصحفيين على توقع رد الحكومة والمسؤولين الأمنيين عند تغطية المواضيع الأمنية.

قوانين حرية المعلومات

"هناك توجه عالمي نحو الشفافية في الحكومة. وزادت الحكومات في سائر أرجاء العالم من المعلومات المتوفرة حول نشاطاتها. فقد تبنت أكثر من ٦٠ دولة في العالم قوانين شاملة لحرية المعلومات لتسهيل الوصول للسجلات المتوفرة لدى الهيئات الحكومية وهناك جهود لتبني هذه الأنظمة في ثلاثين دولة أخرى."

المصدر:

Banisar, David, "Public Oversight and National Security: Comparative Approaches to Freedom of Information", in: Hans Born and Marina Caparini (Eds), Democratic Control of Intelligence Services. Containing Rogue Elephants, *London, Ashgate, 2004, p. 217-222.*

القيود في تشريعات القطاع الأمني الفلسطينية

ينص القانونن الأساسي الفلسطيني المعدل لعام (٢٠٠٣) على أنه "يحق لكل شخص التعبير عن رأيه ونقله شفويا أو كتابة أو من خلال أي وسيلة تعبير فنية أخرى، بما يماشى مع أحكام القانون" (المادة ١٩). كما يشير إلى "ضرورة ضمان حرية الإعلام المرئي والمسموع والمطبوع وكذلك حرية الطباعة والنشر والتوزيع ونقل المعلومات بالإضافة لحرية الأفراد العاملين في تلك المجالات" (المادة ٢٧). وفي الوقت ذاته، يشدد القانون الأساسي المعدل على أنه يجب على قوى الأمن الفلسطينية أن تبين "احترامها الكامل للحقوق والحريات" (المادة ٨٤).

ولكن، بالرغم من وضوح تلك الأحكام، أصدرت السلطة الوطنية الفلسطينية في وقت لاحق سلسلة من القوانين والمراسيم التي تحد من روح ونص القانون الأساسي نظرا لأنها تقوض صلاحية وسائل الإعلام في الحصول على معلومات ذات صلة بالأمن. ينص قانون الخدمة في قوى الأمن الفلسطينية رقم ٨ (٢٠٠٥) على أنه أثناء الخدمة العسكرية يحظر على المسؤولين إصدار "بيانات لوسائل الإعلام بدون تصريح رسمي من الوزير المسئول" (المادة ٩٠,١٠). وبموجب هذا القانون فإن الوزير المسئول هو وزير الداخلية أو وزير الإعلام ويجب أن يصادق هذا الوزير على نشر المعلومات ذات الصلة بالأمن. وهذا مثال واضح على تدخل السلطات التنفيذية المباشر في شؤون الإعلام. كما يقيد هذا البند بشدة قدرة الصحافيين على الحصول على المعلومات الأمنية وجمعها ونشرها خلال وقت معقول. في الوقت ذاته، يحظر القانون على قوات الأمن تطوير دوائر إعلامية فعالة من خلال تقييد دور المتحدثين الرسميين. ولا يجرؤ المسؤولون الأمنيون على نشر المعلومات خشية العقوبة أو الاتهام بعدم احترام الوزير.

ويتخذ قانون المخابرات العامة رقم ١٧ لعام ٢٠٠٥ منحى مماثلا. فهو يمنع المسؤولين في المخابرات العامة من الكشف عن "أي بيانات ذات صلة بعملهم لوسائل الإعلام أثناء تواجدهم في الخدمة أو بعد تركها، إلا إذا تم ذلك من خلال شخص مخول بهذا العمل" (المادة ٣٥,٢).

ونظرا لطبيعة عمل وكالات المخابرات فمن المفهوم أن الأشخاص المخولين هم فقط مَن تكون لهم صلاحية تزويد الجمهور بالمعلومات. ولكن القانون لا يحدد هؤلاء الأشخاص المخولين بتزويد الإعلام بالمعلومات

الخاتمة

تفتقر تشريعات الأمن والإعلام الفلسطينية بشكل واضح إلى التوازن. فهناك احكام دستورية ليبرالية من جهة. ومن جهة أخرى، هناك قوانين مقيدة جدا وتقلل من الدور الرقابي للإعلام. لذلك ينبغي تعديل التشريعات القائمة وتطوير أنظمة أكثر دقة وشفافية للإعلام بما يسمح للإعلام الفلسطيني من أداء دوره كـ "سلطة رابعة".

يشكل غياب القوانين المتعلقة بالحصول على المعلومات وتعريف واضح للمعلومات الحساسة والمصنفة معيقا أساسيا أمام مهمة الإعلام الرقابية. وقد مكنت هذه الفجوة التشريعية السلطات من تفسير القانون بمعناه الضيق بدون الشعور بواجبها في نشر المعلومات. وبهذا، لا تزال هناك صعوبة بالغة في إيجاد التوازن بين مخاوف السلطات الأمنية الشرعية وحق الجمهور في الحصول على المعلومات. وينبغي على السلطات الفلسطينية إذا ما أرادت كسب ثقة الجمهور أن تمارس شفافية أكبر وأن تتبنى تشريعات إعلامية حديثة.

التوصيات الرئيسية:

- ✓ سن قانون لحرية الحصول على المعلومات
- ✓ سن أحكام تحمي مصادر المعلومات
- ✓ وضع تعريفات قانونية للمعلومات "المصنفة والحساسة".
- ✓ عمل قائمة بالمحددات المفروضة على المناقشات العامة للقضايا الأمنية.

الإعلام الفلسطيني والرقابة على القطاع الأمني

ناهد أبو طعيمة

يعمل الصحافيون الفلسطينيون في ظل ظروف صعبة حيث يتوجب عليهم التعامل مع عدة قضايا ذات صلة بالصراع المسلح وتشرذم المناطق والمحددات القاسية المفروضة على حرية الحركة. ويعتبر إنتاج المعلومات الموثوقة للجمهور في ظل تلك الظروف مهمة جسيمة.

العلاقات بين القوى الأمنية الفلسطينية ووسائل الإعلام يشوبها التوتر في بعض من الأحيان حيث يشك المسئولون الأمنيون بالإعلاميين الذين يحاولون جذب انتباه الجماهير وخاصة في أوقات الأزمات ،وتحريك المياه الراكدة ، بينما يقللون من أهمية النتائج التي قد تترتب على أعمالهم.

الصحافيون بدورهم ينتقدون السرية المحيطة بالقضايا الأمنية ويشتكون من انتهاكات ارتكبها بعض المسئولين الأمنيين. غياب الثقة المتبادلة بين الإعلام الفلسطيني وقوى الأمن يعيق نقل المعلومات الأمنية الموثوقة. وغالبا لا تتوفر لدى الصحافيين معرفة كافية حول إصلاح حكم القطاع الأمني ،كما يتعرضون بشكل شخصي للتهديد. ونظرا لطبيعة المواضيع ذات الصلة بالأمن والممارسات الاجتماعية ما زالت تعتبر حساسة. كل هذا يمنع الصحافيين والمؤسسات الإعلامية المحلية من القيام بدورها كرقيب غير رسمي على القطاع الأمني.

تدخلات القوات الأمنية والمسلحة

غالبا ما يتم استهداف الصحافيين الفلسطينيين على يد القوات المسلحة. وخلال العمليات العسكرية الكبيرة، لم يتردد الجنود الإسرائيليون في استهداف الصحافيين الذين كانوا يغطون الأحداث. لهذا، لا يقوم الصحافيون الفلسطينيون بشكل منهجي بتغطية الصراع الدائر مع إسرائيل. كما يترددون بتغطية العملية ومراقبة القوى الأمنية الفلسطينية في الميدان بسبب غياب الأمن السائد في بعض المناطق من الضفة الغربية وقطاع غزة. وحسب المركز الفلسطيني للتنمية وحرية الصحافة (مدى)، هناك مصدران للتدخلات المسلحة التي تستهدف وسائل الإعلام الفلسطينية:

١. قوات الاحتلال الإسرائيلية. ظلت الحكومة العسكرية الإسرائيلية حتى سنة ١٩٩٣ تمارس سيطرة مباشرة على الإعلام الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية من خلال تشريعات الرقابة. وتظل صحيفة القدس الصادرة في القدس مخضعة للرقابة الإسرائيلية المباشرة حتى وقتنا الحالي. ما زال جيش الاحتلال الإسرائيلي يضع عقبات أساسية أمام عمل الصحافيين الفلسطينيين والدوليين في الأراضي

المعيقات الشائعة التي يواجهها النشاط الإعلامي

"يواجه الصحافيون تحديات خاصة عند الكتابة عن مواضيع أمنية بما في ذلك منع أو تقييد حريتهم في الوصول إلى المعلومات التي تعتبر حساسة، والاعتماد المفرض على المصادر الرسمية والتوجهات الظاهرة التي تبين أن المنظمات الإخبارية أقل رغبة في تكريس الموارد لمتابعة القضايا المعقدة على فترات زمنية طويلة. يمكن للحكومة أو المسئولين الأمنيين أن يمنعوا أو يؤخروا نشر المعلومات وأن يتحكموا ب 'دورة' المعلومة، كما يمكنهم أن يحاولوا ممارسة نفوذهم على الصحافيين عبر وسائل متعددة تتراوح بين خلق ظروف اعتمادية وإمكانية الخيار البديل من خلال دمج الصحافيين مع القوات المسلحة في أوقات الصراع إلى التهديد أو التهويش."

المصدر:

Caparini, Marina (Ed), Media in Security and Governance. The Role of News Media in Security Oversight and Accountability, *Geneva: DCAF, p. 15*

الفلسطينية. وتعتبر العمليات العسكرية من مصادر الخطر الرئيسية على الصحافيين. كما أن الحواجز وتواصل إغلاق المعابر إلى قطاع غزة وفرض إسرائيل لمناطق عسكرية مغلقة يمنع وسائل الإعلام من تغطية العمليات العسكرية.[١]

٢. قوات الأمن الفلسطينية. هي المؤسسات الوحيدة التي يسمح لها باستخدام القوة للمحافظة على القانون والنظام في الأراضي الفلسطينية. وقد تفادت الرقابة المباشرة على الإعلام التي كانت تفرضها سلطات الاحتلال. ولكن ظلت قوات الأمن الفلسطينية تسيطر على عمل الإعلام الرقابي. وقد تم تصميم نظام لضمان دعم السلطة الوطنية الفلسطينية واحتواء المعارضة. محاولات السلطات حاليا لاكتساب دعم جماهيري موسع لعمليات السلطة الأمنية تدعمها قوى الأمن التي عادة ما تعيق رقابة وسائل الإعلام على عملها.[٢]

في تقريرها السنوي الصادر سنة ٢٠٠٨ أشارت مؤسسة مدى إلى أن قوات الاحتلال الإسرائيلي وقوى الأمن الفلسطينية قد ارتكبوا ٢٥٧ انتهاكا للحريات الإعلامية. وضعت مدى لائحة ضمن الإقامة الجبرية، منع توزيع منتجات إعلامية، هجمات وإغلاق للمحطات الإعلامية، مصادرة أجهزة، واعتقالات ، وإصابة وقتل صحفيين. وقد ارتكب قوات الاحتلال الإسرائيلية ٥٧٪ من تلك الانتهاكات بينما ارتكبت قوى الأمن الفلسطينية العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة ٤٣٪ منها.

مشاكل دائمة الظهور في الإعلام الفلسطيني

يواجه الصحافيون الفلسطينيون معيقات خارجية وداخلية عند تغطية القضايا الأمنية. ويصعب أحيانا على الصحافيين شجب الانتهاكات أو سوء الإدارة في المؤسسات الأمنية نظرا لتعرض محطات الإعلام لنفس نقاط القصور. وتشمل نقاط القصور الدائمة في وسائل الإعلام الفلسطينية:

١. تعاون بعض الصحافيين مع قوى الأمن. يعمل عدد من الصحافيين الفلسطينيين لمحطاتهم الإعلامية الفلسطينية وللمؤسسات الأمنية في الوقت ذاته. مما ينتج عنه تشوش الخطوط بين الصحافة والاستخبارات. في معظم الأحوال يؤثر هذا العمل المزدوج على نوعية المعلومات. فمن غير المحتمل أن يكون الصحافيين ذوي الخلفية الأمنية القوية والالتزام المتواصل مع المؤسسات الأمنية منتقدين لقوى الأمن، كما أنهم ليس لديهم استعداد للرقابة على عمل زملائهم في القوى الأمنية.

٢. غياب التخصص في القضايا الأمنية. حتى في مفهومه الموسع فإن الأمن ليس موضوع تخصص لدى الصحافيين الفلسطينيين. مبادئ أمن الأفراد أو حكم القطاع الأمني وإصلاحه كلها جديدة على الخطاب السياسي والأكاديمي الفلسطيني. ولهذا لا تشكل تلك المفاهيم جزءا من برامج تدريب الوسائل الإعلامية في الجامعات أو المعاهد التخصصية. ويتضح هذا الفقر في المعرفة المفاهيمية في غياب التقارير التحقيقية عن عمل المؤسسات الأمنية.

الانتهاكات التي ارتكبتها القوات المسلحة الإسرائيلية والفلسطينية سنة ٢٠٠٨

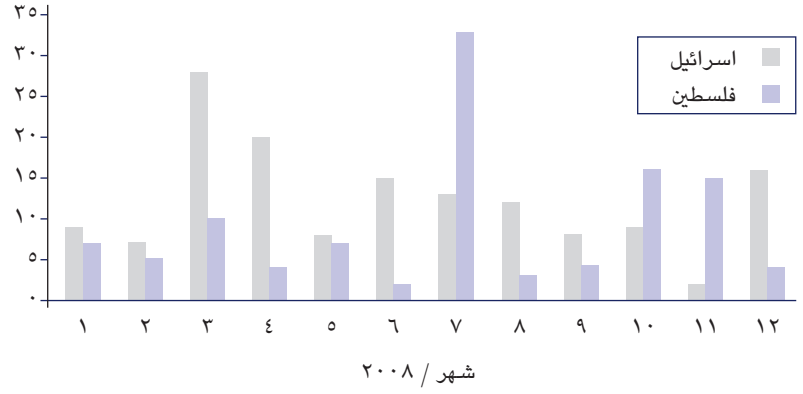

المصدر: المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية (مدى) ٢٠٠٩، التقرير السنوي ٢٠٠٨ رام الله. www.madacenter.org

٣. غياب الأمن الوظيفي. عادة ما تكون ظروف العمل في المؤسسات الإعلامية هشة. غياب الحماية المالية والمؤسسية يثني الصحافيين عن تغطية القضايا الأمنية والرقابة على عمل المؤسسات الأمنية. تطبق وسائل الإعلام رقابة ذاتية خشية القمع، ويتوجه الصحافيون نحو كتابة التقارير عن الحقائق ويعتمدون على مصادر ثانوية لأنها أقل احتمالا لتوليد ردة فعل سلبية وتستغرق وقتا أقصر.

أمن الدولة مقابل الحصول على المعلومة في المنطقة العربية

"يواجه الإعلاميون العرب في معظم الدول العربية –وبدرجات مختلفة– صعوبات جمة في الوصول الى المعلومات و الحصول عليها و الإطلاع على الوثائق و البيانات و الرجوع لمصادر الأخبار الرسمية و غير الرسمية على السواء .حيث تتذرع السلطات غالبا بأمور غامضة مثل أسرار رسمية، ومعلومات تمس الأمن القومي لمنعهم من ذلك. فضلا عن قائمة المحظورات كحظر نشر بعض جلسات المحاكم او بعض القرارات الرسمية أو اي موضوع بدعوى أنه يمس أمن الدولة".

المصدر: تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام٢٠٠٣ برنامج الامم المتحدة الإنمائي UNDP ص ٥٨.

أثر القيم المجتمعية

تغطية القضايا الأمنية المرتبطة بالتقاليد الفلسطينية تبقى واحدة من المهام الحساسة للصحافيين. فالانتهاكات المرتكبة ضد النساء والمشاكل بين العائلات ما زالت من المواضيع المحرمة. وعادة ما تعتبر تلك المواضيع شئونا خاصة وقد يتم ترهيب أو تهديد الصحافيين الذين يحققون فيها وربما يتعرضون للقتل. وتعني هذه الحرمة الاجتماعية أن الصحافيين يحجمون عن ذكر تلك القضايا إذا كانت تربطهم علاقة بالضحية أو كانت قريبة منهم سياسيا.

الخاتمة

توجد جملة من العوائق الخارجية والداخلية كبيرة أمام تغطية الإعلام الفلسطيني للقطاع الأمني. تشمل العوامل الخارجية على الصراع المسلح والاحتلال بينما تهدد الصراعات السياسية حرية الصحافة.

مع مرور الوقت تحول الرقابة المباشرة إلى آلية مراقبة معقدة. تواصل المؤسسات الأمنية السيطرة على المعلومات المتعلقة بعملياتها وتحجبها عن الإعلام. يمارس الصحافيون العاملون مع وسائل الإعلام المحلية رقابة ذاتية وغالبا ما يتعرضون للترهيب والتهديد.

تبين هذه المعيقات التي تواجه العمل الإعلامي المناحي غير السليمة في القطاع الأمني الفلسطيني. فبسبب عدم تمكن المؤسسات الإعلامية من أداء دورها كرقيب غير رسمي، يصعب تعزيز الشفافية والمساءلة. ولا يمكن اعتبار السياسات الأمنية الفلسطينية سياسات شرعية بدون أن تكون مستندة إلى رؤية مشتركة. ويجب مناقشة هذه الرؤية على الملأ وعرضها في الإعلام المحلي. حتى تتمكن وسائل الإعلام الفلسطينية من العمل كرقيب على القوى الأمنية ينبغي على تلك الأخيرة أن تقر بشرعية الإعلام في هذا المجال.

التوصيات الرئيسية:

- ✓ فرض رقابة منهجية ومعالجة الانتهاكات المرتكبة ضد الصحافيين الذين يقومون بتغطية القضايا الأمنية.
- ✓ تعيين صحافيين على أساس مهاراتهم المهنية والابتعاد عن تعيين أفراد القوى الأمنية في العمل الإعلامي.
- ✓ تحديث مناهج الصحافة في كليات الإعلام والكليات الأمنية بمساقات متخصصة حول الإعلام الأمني وأهميته.
- ✓ التوعية بشأن دور وسائل الإعلام عين حارسة على القطاع الأمني.
- ✓ توفير الأمان الوظيفي للعاملين في الإعلام والمناخ الملائم من الحريات من خلال القوانين الناظمة للعمل الإعلامي.

الهوامش

١ خلال العملية العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة لشهري كانون أول في عام ٢٠٠٨ و كانون ثاني في عام ٢٠٠٩ قتل خمسة صحفيين و منع اربعمائة صحفي اخر من دخول القطاع لتغطية الحرب.

٢ مثلا، فإن إنتشار قوات الأمن في مدينة نابلس في العام ٢٠٠٨ تم الإعلان عنه خلال مؤتمر صحفي وقد أخذ هذا الإنتشار مكانه دون إطلاع الأعلام على خطة الإنتشار.

التحديات التي تواجه استقلالية الإعلام

سميح محسن

يعتبر استقلال العمل الصحفي ضرورياً لتمكين الإعلام من الرقابة الموضوعية على القوى الأمنية. فإخضاع الهيئات الحكومية والسياسية، أو القوى الأمنية، للمساءلة يستدعي ابتعاد الإعلاميين عن أي تحيز فكري أو اقتصادي أو سياسي، فضلاً عن تمتعهم بقدرة عالية على مقاومة محاولات تعريضهم للضغوط.

ولكن استقلال الإعلام السياسي لا يتوفر في العادة في السياق الفلسطيني. ولا يستثنى من هذه العبارة الصحف ومحطات الإذاعة والتلفزيون الخاصة، وحتى وكالات الأنباء على شبكة الإنترنت. وفي ظل غياب الاستقرار السياسي والاقتصادي يزيد اعتماد الإعلام على التمويل الحكومي أو الأجنبي. ويعتبر إعادة ظهور مفهوم 'الإعلام الأمني' وغياب التعاون بين مؤسسات الإعلام والمجتمع المدني من الأسباب ونتائج هذا الوضع. فقد دفع غياب الإعلام الفلسطيني الموثوق والمستقل بالكثير من الفلسطينيين لزيادة اعتمادهم على الإعلام الدولي بما فيه وسائل الإعلام الإسرائيلية.

لهذا لا تستطيع وسائل الإعلام الفلسطينية أن تعمل كمراقب ناقد لجسر الهوة بين السكان والقطاع الأمني.

إعادة نشوء 'الإعلام الأمني'

نتيجة لتواصل الصراع الفلسطيني الداخلي، يقل استعداد المسئولين الأمنيين للقبول برقابة وسائل الإعلام على عملهم. ويستعيدون أكثر فأكثر الشكل القديم للرقابة على الإعلام وهو 'الإعلام الأمني'. نشأ هذا التوجه في مصر في سنوات الخمسينات وهو مصطلح يشير إلى الحملات الدعائية في وسائل الإعلام والتي أطلقتها الحكومة ومؤسساتها الأمنية والمنفذة للقانون بغرض عرض عملها على الجمهور. يشمل 'الإعلام الأمني' على منشورات رسمية، منتديات على الإنترنت وأحيانا حتى على مواقع شخصية يمتلكها الجنرالات أو المسئولون في القوى الأمنية.

استقلالية الإعلام في فلسطين

هناك درجات مختلفة لاستقلالية الإعلام الفلسطيني.

- الإعلام غير المستقل والمملوك بالكامل للسلطة الفلسطينية والمخضع لسيطرتها مثل صوت فلسطين، تلفزيون فلسطين، صحيفة الحياة الجديدة (الضفة الغربية) والرسالة (قطاع غزة)؛
- الإعلام المستقل المخضع لسيطرة السلطة الفلسطينية غير المباشرة من خلال أنصار من السلطة مثل صحيفة الأيام؛
- الإعلام شبه المستقل الذي يتلقى الدعم المالي بنسبة بسيطة من السلطة مثل صحيفة القدس؛
- الإعلام المستقل الذي لا يتلقى الدعم المالي من السلطة مثل محطات الإذاعة الخاصة (راديو أجيال) ومحطات التلفزيون (تلفزيون أمواج) ومحطات الأخبار الإلكترونية (مثل وكالة معا الإخبارية).

المصدر:

Hillel, Nassek and Rinnawi, Khalil, Censorship and Freedom of the Press under Changing Political Regimes: Palestinian Media from the Israeli Occupation to the Palestinian Authority, *in: The International Journal for Communication Studies, Vol. 65 (2), 2003, p. 188. Examples added by the editors.*

من خلال 'الإعلام الأمني' تسعى المؤسسة الأمنية إلى تشكيل فهم الناس للأمن. تسمح بعض المنتديات للجمهور بتقديم الشكاوى بحيث تعرضها الأجهزة الأمنية كمنتديات للمناقشة العامة ومصادر للمعلومات السلطوية والموثوقة. ولكن محرري تلك المنتديات عادة ما يكونون منتمين لقوى الأمن.

'الإعلام الأمني' في المنطقة العربية

في الكثير من الدول العربية، طورت المؤسسات الرئيسية المقدمة للخدمات الأمنية و القضائية مراكز تدريبية و برامج إعلامية من أجل تحسين الإتصال مع الجمهور.

- في مصر، مركز الإعلام الأمني في وزارة الداخلية يقوم بتدريب الضباط على الطرق الأنجع للاتصال مع العامة وذلك من أجل إعطاء صورة أكثر إيجابية عن الشرطة و تشكيل فهم للرأي العام حول أمن الدولة.
- في اليمن، وزارة الداخلية افتتحت مركزا لنفس الهدف في شهر حزيران ٢٠٠٩.
- في المغرب، أصدرت الشرطة مجلة شهرية تقوم بوصف مهمة رجال الشرطة وتستكشف فرصا لتحسين تصور المواطنين لعملهم.
- في السعودية، الإعلام الأمني جزء من المناهج التي تدرس في كلية الملك فهد الأمنية.

المصدر: بحث المحررين.

يسعى الإعلام الأمني إلى تشكيل تصورات الجمهور للأمن من خلال:

- تشويش الفرق بين الإعلام المستقل والمتحدثين الرسميين باسم القوى الأمنية والسلطات التنفيذية؛
- الدعاية لموقف السلطات تجاه القضايا السياسية والأمنية؛ و
- تقليص الفوارق بين الإحتياجات الأمنية العامة ومصالح السلطات.

تقوية العلاقة بين الإعلام والمجتمع المدني

يؤثر غياب الإعلام المستقل على فعالية آليات الرقابة غير الرسمية. في كثير من البلدان تعتبر وسائل الإعلام المستقلة شريكا هاما بالنسبة لمؤسسات المجتمع المدني التي تراقب القطاع الأمني. يمكن للإعلام أن يدعم منظمات المجتمع المدني من خلال:

- توفير أرضية لحملات المدافعة التي ينظمها المجتمع المدني؛
- نشر التحقيقات الصحفية التي تدعم منظمات المجتمع المدني في طرح قضيتها؛ و
- تعميم استنتاجات منظمات المجتمع المدني بشأن الانتهاكات أو سوء الإدارة في القطاع الأمني.

وبدورها، يمكن لمؤسسات الإعلام أن تستفيد من تعاونها مع منظمات المجتمع المدني من خلال:

- التعلم من مناصرة المجتمع المدني في مجال حريات الإعلام؛
- استخدام الأبحاث المعرفية التي تجريها منظمات المجتمع المدني؛ و
- الوصول الى المعلومات الأمنية التي تتوفر لدى مؤسسات المجتمع المدني.

ولكن، من الناحية العملية يغيب التعاون بين منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الإعلامية الفلسطينية. فمثلا، عندما أصدرت الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان ومكتب ديوان المظالم الرسمي لدى السلطة الوطنية الفلسطينية تقريرا حول ممارسات الاعتقال المخالفة التي ارتكبتها قوى الأمن الفلسطينية في كانون أول ٢٠٠٨، لم يحظ الموضوع بأي تغطية تذكر من قبل الإعلام المحلي.[١]

قد تكون هناك أسباب مختلفة لغياب مشاركة الإعلام في القطاع الأمني. والسبب الأقوى قد يكون كون السلطات لا تقر بالصلة المؤسيسة للدور 'الرقابي' للإعلام. ولهذا فإن الإعلام الفلسطيني يعتبر تغطية الانتهاكات التي يتم ارتكابها في المعتقلات أو السجون الفلسطينية أمرا بالغ الحساسية.

يحجم الكثيرون من رؤساء التحرير والصحافيين عن المبالغة في انتقاد السلطات والقوى الأمنية. وهذا يتناقض بشدة مع المنظمات على شاكلة الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان أو المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان التي يلقى على عاتقها رسميا مهمة الرقابة على القوى الأمنية والتي تتلقى أموالا كثيرة لهذا الغرض. وقد يكون السبب الآخر وراء ذلك هو ضعف التواصل بين الإعلام وغيره من الأطراف الرقابية

غير الرسمية في حال الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان قد يكون السبب إخفاق كلتا المؤسستين في توصيل استنتاجاتهما لوسائل الإعلام.

الإعلام وحملات التوعية الجماهيرية:

"أحيانا تقوم حملات التوعية الجماهيرية بخصوص حكم القطاع الأمني بعرض قضايا تهدد المؤسسة السياسية. الصحافيون الذين يقومون بتغطية تلك القضايا الجدلية، التي تعرض المخالفات أو سوء استغلال السلطة، قد يعرضون أنفسهم للخطر. عمل الالتماسات الدولية أو الارتباط مع منظمات المجتمع المدني التي تدافع عن حرية الإعلام يمكنه أن يشكل الدعم اللازم والوسيلة التي تضمن الحماية."

المصدر:

DCAF-UNDP, Public Oversight of the Security Sector. A Handbook for Civil Society Organisations, *2008, p. 80.*

مسألة الملكية

إذا كان الإعلام الفلسطيني يرغب في المساهمة إسهاما كبيرا في حكم القطاع الأمني، يتعين عليه أن يبين للسكان مصداقيته واستجابته لاحتياجاتهم. ولكن بسبب افتقار الأجهزة الإعلامية للاستقلال، يتزايد اعتماد المواطنين الفلسطينيين على محطات الإعلام الأجنبية. فمثلا، في مسح أجراه مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان في كانون الثاني ٢٠٠٩، عشية الهجمة الإسرائيلية على غزة، تبين أن ٥٣٪ من الفلسطينيين فضلوا الحصول على المعلومات الخاصة بالسياسة المحلية من المحطات العربية الفضائية عوضا عن الإعلام المحلي.[٢] ويثير اعتمادهم المتزايد على محطات الإعلام الأجنبية سؤالا جوهريا وهو: من يشكل الخطاب الإعلامي الفلسطيني؟ ففي غياب إعلام محلي موثوق ومستقل غالبا ما يعتمد الصحافيون الفلسطينيون والأجانب على الإعلام الإسرائيلي أو المصادر العسكرية لتأمين المعلومات. ولكن الإفراط في الاعتماد على الصحافة الأجنبية يحد بشدة من قدرة الصحافيين الفلسطينيين على نقل 'النظرة الفلسطينية' ليس لمواطنيهم الفلسطينيين فحسب بل وأيضا للمجتمع الدولي.

الخاتمة

عدم استقلال الإعلام الفلسطيني يفسر جزئيا ضعفه في الرقابة على القطاع الأمني. فاعتماد الإعلام على التمويل الحكومي أو الأجنبي يقوض فرص تطوير سجال مدروس ونابع من السياق المحلي حول الأمن. كما أن إعادة بروز مفهوم 'الإعلام الأمني' يشوش الفرق بين إستراتيجية التواصل لدى السلطات والتقارير الإعلامية حول القضايا الأمنية. لتحقيق المزيد من الاستقلال والثقة ينبغي على الإعلام الفلسطيني أن يقوي علاقاته مع منظمات المجتمع المدني. ينبغي على مؤسسات الرقابة غير الرسمية أن تتبادل المعلومات وتتعاون بين بعضها البعض لترفع مستوى كفاءتها. وفي واقع الأمر، لا يمكن للإعلام أو مؤسسات المجتمع المدني أن تحدث أثرا كبيرا على القطاع الأمني بدون تعاون متبادل بينها. تنظيم الفعاليات المشتركة وحملات التوعية يعتبر من الوسائل التي تطبقها وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني للبدء في بناء علاقات أكثر متانة. إن مثل تلك الفعاليات يزود المواطنين الفلسطينيين بفهم أعمق للآليات وتعزز الرقابة المدنية الديمقراطية للقطاع الأمني.

التوصيات الرئيسية:

- ✓ التمييز بشكل واضح بين المحطات الإعلامية المنتمية للسلطات التنفيذية أو مؤسسات القطاع الأمني والإعلام المستقل.
- ✓ تعزيز الملكية المحلية للإعلام بغرض إعادة اكتساب ثقة الجمهور.
- ✓ تقوية العلاقات بين الإعلام ومنظمات المجتمع المدني وغيرها من جهات الرقابة الشبه رسمية مثل الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان.

الهوامش

١ انظر، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان، اعتقال المدنيين على يد هيئات الأمن الفلسطينية بمصادقة اللجنة القضائية العسكرية، تقرير خاص رقم ٦٤، كانون أول ٢٠٠٨.

٢ انظر مركز رام الله لأبحاث حقوق الإنسان، الرأي العام الفلسطيني حول الإعلام المحلي والعربي. مسح الرأي العام رقم ١، شباط ٢٠٠٩، ص ١.

إخفاء المعلومات في أزمنة الصراع

خلف خلف

في أوضاع الصراع المسلح يحتاج السكان إلى تقارير إعلامية دقيقة حول الوضع الأمني ليتمكنوا من تقييم التهديدات والتدابير الحمائية وفهم إستراتيجية السلطات الأمنية.

وفلسطينياً، عمق القتال بين الفصائل الفلسطينية منذ حزيران ٢٠٠٧ حالة غياب الأمن الداخلي وأدى كذلك إلى تراجع حاد في حريات الإعلام. فقد بسطت الأحزاب السياسية الفلسطينية سيطرتها على وسائل الإعلام. وتوقف السجال العام حول القضايا الأمنية بشكل خاص، وزادت قيود الرقابة المدنية الديمقراطية على القوى الأمنية، فعلى الرغم من بروز الإنترنت والمحطات الفضائية فقد حد التقطيب السياسي من إمكانية حصول السكان على المعلومات الموثوقة.

لقد تحولت الحرب الكلامية بين فتح وحماس إلى المفتاح المشكل لخطاب الإعلام الفلسطيني، وخطورة هذا الوضع ازدادت عندما عمق خطاب الكراهية حالة التشرذم السياسي، وانتشرت المعلومات غير الجديرة بالثقة والأخبار الكاذبة والإشاعات، مما أثر على الوضع الاجتماعي سلباً، كما أن الهيئات الإعلامية المحسوبة على كلا الحزبين دخلت في حملات شرسة تسعى إلى رفع المصداقية عن الحزب الآخر وتهميشه.

مع العلم أن الممارسات المذكورة أعلاه دفعت الشعب الفلسطيني إلى الشعور تدريجياً بفقدان الثقة في الإعلام المحلي كمصدر موثوق للمعلومات.

هل ما زال الإعلام المحلي قادرًا على ترويج الحوار والمصالحة؟ ما هي التدابير الواجب اتخاذها لمنع نشر المعلومات المغلوطة؟

في قلب المعركة الإعلامية: حكم القطاع الأمني

تحول الأمن إلى النقطة الأساسية للاحتقان بين فتح وحماس، الحزبان الحاكمان في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومن خلال الاطلاع على الصحف الحزبية الرسمية، الكرامة (التابعة لفتح) والرسالة (التابعة لحماس)، خلال الستة شهور السابقة لأحداث حزيران ٢٠٠٧ في غزة يتبين لنا هذا الوضع بشكل واضح. ففي تلك الفترة تراشق الإعلام الحزبي وبشكل موسع الإشاعات والمعلومات غير المدققة حول الأمن.[١] نتيجة لذلك، أشار الإعلام الفلسطيني والأجنبي إلى تراجع واضح في درجة المهنية والدقة الإعلامية.

تراجع في حرية الصحافة

في ٢٠٠٨، جاءت الأراضي الفلسطينية في المرتبة الأخيرة في مؤشر حرية الصحافة الصادر عن صحافيون بلا حدود. مقارنة مع سنة ٢٠٠٦ فقد تراجعت فلسطين بسبعة مواقع.

الدولة	الترتيب
الكويت	٦١
لبنان	٦٧
قطر	٧٦
البحرين	٩٦
موريتانيا	١٠٥
الجزائر	١٢١
المغرب	١٢٢
عمان	١٢٣
الأردن	١٢٨
السودان	١٣٥
مصر	١٤٦
اليمن	١٥٥
العراق	١٥٨
سوريا	١٥٩
ليبيا	١٦٠
المملكة العربية السعودية	١٦١
الأراضي الفلسطينية	١٦٣

المصدر: http://www.rsf.org

لقد قامت الصحف الرسمية لفتح وحماس مرارًا وتكرارًا بمعالجة القضايا الأمنية الآتية:

- السياسات الأمنية لكل من فتح وحماس.
- تشكيل القوى الأمنية وإدارتها.
- الفساد المالي الإداري.
- انتهاكات حقوق الإنسان.

لقد بينت الأبحاث التي أجريناها أن واحداً وأربعين قضية تناقلتها وسائل الإعلام التابعة لحماس وفتح حول المواضيع الأربعة السابقة استندت لمصادر غير موثوقة. في حين أن المعايير الإعلامية تستوجب التدقيق في المصادر، إلا أنه في تلك القضايا لجأت وسائل الإعلام لمصادر غير موثقة لرفع المصداقية عن الطرف المعارض. ويبدو أنه في معظم الأحوال كانت وسائل الإعلام تنشر الأخبار الكاذبة لإقناع السكان بأن:

- وجهة نظر الطرف الآخر وإستراتيجيته الأمنية تتعارض مع المصلحة الوطنية الفلسطينية وتخدم المصالح الأجنبية.
- القوى الأمنية المحسوبة على الحزب الآخر تعتبر مليشيات غير شرعية، بل أن قادتها "خصوم داخليين" و"عملاء".
- العاملون في القوى الأمنية للحزب الآخر يقومون بذلك خدمة لمصالحهم الشخصية.
- الحزب المعارض يقوم بشراء الأسلحة والسيارات وغيرها من المعدات لخدمة المصالح الفردية للزعماء، وتعزيز نفوذهم الشخصي بهدف زعزعة استقرار هياكل الحكم.
- الحزب المعارض يقوم بشكل منهجي بالتعذيب وانتهاك حقوق الإنسان الخاصة بأعضاء المجموعة الأخرى.

وجري الإيضاح أن كلا الطرفان يقران بالأثر العظيم الذي تحققه الحملات الإعلامية هذه في المشهد السياسي الفلسطيني. ولهذا فإن وضع حد لتلك الحملات قد أصبح عنصرًا أساسيًا في عملية المصالحة الوطنية بين فتح وحماس، التي انطلقت في القاهرة في شباط ٢٠٠٩. وقد دعا أصحاب القرار من كلا الطرفين ومنظمات المجتمع المدني والصحافيون أعضاء كلا الحزبين لوقف أعمال التحريض. كما شددوا على أهمية الإعلام المحلي في تعزيز الحوار والوحدة.

وفي شهر شباط ٢٠٠٩، نشرت مجموعة من الصحفيين بيانا في جريدة فلسطينية تدعو الوسائل الإعلامية لإنهاء التحريض. و قد أوصى المرقعون على هذه المبادرة بعدة تدابير لتشجيع المصالحة.

تدابير لوقف التحريض الإعلامي

- "إطلاق سراح كافة الصحافيين المعتقلين.
- السماح لمختلف وسائل الإعلام المحلية بالعمل بحرية في الضفة الغربية وقطاع غزة.
- مواجهة إدارات وسائل الإعلام المحلية بمسئولياتها القانونية لوقف التبادل المتواصل والقذف العلني والبيانات المحرضة على العنف.
- شجب مشاركة أي مؤسسة في التحريض المتعمد على نقيض معايير المهنة.
- فتح أبواب كافة المؤسسات الإعلامية، وبخاصة تلفزيون فلسطين وتلفزيون الأقصى لأعضاء الفصائل المعادية لتعزيز احترام مبادئ الحرية وتبادل الآراء.
- الطلب من كافة القنوات الفضائية العربية الامتناع عن الترويج للبيانات والفعاليات التي تضر بتحقيق الوحدة الفلسطينية.
- الشجب العلني إذا ما قامت قناة فضائية ببث أي برنامج يتعارض مع مهنية الإعلام والقضية الفلسطينية.
- الدعوة لوقف التحريض الذي يمارسه الساسة الفلسطينيون ضد القنوات الفضائية لتقليل المخاطر التي يواجهها المراسلون الفلسطينيون العاملون في تلك القنوات."

كتب نص البيان: حسام عز الدين، صحافي فلسطيني، صحيفة الأيام، شباط/فبراير ٢٠٠٩.

السير قدمًا: مدونة سلوك مهنية

يعتبر حظر حملات الكراهية شرطاً مسبقاً لتعزيز دور الإعلام الفلسطيني في الحوار الوطني. ولكن لا يمكن أن ينعقد هذا الحوار بدون إرشادات للإعلام. يشتمل التشريع الحالي للإعلام على مقاربة موسعة لآداب مهنة الإعلام. فالمبادئ العامة مثل "الموضوعية"، و"التوازن" و"النزاهة" لا يمكنها وحدها أن تشكل دليلاً للصحافيين الفلسطينيين حول حقيقة معالجة المعلومات الأمنية.

إن تطوير مدونة سلوك مهنية للإعلام تعتبر من الخطوات الهامة نحو تحقيق المصالحة الوطنية. وقد قام بالفعل مئات الصحافيين الفلسطينيين والمحررين والإعلاميين وممثلي المجتمع المدني بالتوقيع على مدونة سلوك سنة ٢٠٠٦. ولكن لم تعالج هذه المدونة بشكل محدد تغطية المعلومات الأمنية. كما أن الصحافيين الفلسطينيين ما زالوا يشتكون من قلة الالتزام بتلك الوثيقة، وتردد رؤساء التحرير في تنفيذها.

لتلك الأسباب، يجب مراجعة المدونة وإشمالها لتوجيهات واضحة بخصوص القضايا الأمنية، مثل:

- الدقة في نقل المعلومات.
- حماية سرية المصادر.
- توخي الحذر في نشر الأخبار التي قد يكون من شأنها خلق التوتر وتوليد العنف.
- حظر خطابات التحريض والكراهية.
- الترويج للحوار ومبادرات فض النزاع.

ما هي أهمية مدونات السلوك الإعلامي؟

"الصحافة الرشيدة تخدم المصالح العامة. فهي تقدم الأخبار الدقيقة والنزيهة والمتوازنة وتمنح المقهورين مرفقًا للتعبير عن صوتهم وتحتوي على عدد متنوع من الآراء التي تتطلبها قصة محددة. رغم الحرية التي تحظى بها المحطات الإعلامية في الانتماء للهيئات الحزبية، إلا أنها يجب أن تميز بوضوح بين الحقائق والتعليقات والآراء – على نقيض 'الصحافة الدعائية'، و'الصحافة التبشيرية' المقنعة أو الصحافة الصفراء التي تخدم قضايا أو مصالح بعينها، يجب على كافة الصحافيين الأكفاء أن يراعوا باستمرار مدونات السلوك."

المصدر:

Haraszti, Kiklos (Ed.), The Media Self-Regulation Handbook. All questions and answers, *OSCE, Vienna, 2006, p. 22.*

الخاتمة

في أوقات السلام والاستقرار، تعتبر معالجة القضايا الأمنية من العناصر الأساسية للشفافية والمساءلة في القطاع الأمني. في السياق الفلسطيني الحالي تسهم المعلومات الأمنية غير الموثوقة بزعزعة القطاع الأمني مما يفاقم من الصراع الداخلي ويعزز من شعور المواطنين بغياب الأمن.

وبخاصة أنه في حالات الصراع المسلح، يطلب الجمهور حق الحصول على المعلومات الموثوقة. وبدلاً من تزويد المواطنين بأدوات مفيدة لفهم التحديات التي تواجه مجتمعهم، فإن الصحافة الحزبية أضرت ضررًا بالغًا بالأمن والاستقرار في فلسطين.

إن تطوير الإرشادات المهنية للصحافيين وإخطارهم بحقوقهم وواجباتهم عند تغطية المعلومات الأمنية تعتبر من الإجراءات الأساسية لمساعدة الإعلام على الترويج للحوار والمصالحة.

التوصيات الرئيسية

- ✓ إنهاء الحملات الإعلامية الحزبية.
- ✓ تبني مدونة سلوك إعلامية ملزمة تعزز الدقة في تغطية القضايا الأمنية.
- ✓ تطوير برامج إعلامية لدعم الحوار والمصالحة.

الهوامش

١ خلف خلف اعتماد الصحافة الحزبية الفلسطينية على الإشاعة وأثرها في التنمية السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة (حركتا فتح وحماس نموذجا، نابلس، جامعة النجاح ٢٠٠٩.

الخاتمة

في هذه النشرة، يقول خبراء الإعلام الفلسطينيون وممثلو المجتمع المدني بأنه ينبغي على الإعلام أن يؤدي دور الرقيب على القطاع الأمني. كما يصف المؤلفون التحديات الأساسية التي تعترض الإعلام الفلسطيني في هذه المهمة. وفي مواجهة صعوبات متواصلة في تغطية القضايا الأمنية، فإن الصحافيين الفلسطينيين يخشون في الغالب ممارسة مهامهم كرُقباء غير رسميين.

وقد حدد المساهمون العوامل الخارجية على أنها العوائق الأساسية التي تواجه الإعلام وهي: استمرار الصراع المسلح لمواجهة السلطة المحتلة، والقيود المشددة التي تفرضها إسرائيل على الحركة، والفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة الذي يعيق قدرة الصحافيين المحليين على تغطية القضايا الأمنية الحساسة. بالإضافة لذلك، ما زالت البيئة السياسية الفلسطينية هشة. وقد شدد أصحاب المقالات على أنه من الصعب أن نطلب من الإعلام المحلي أن يؤدي دور الرقيب غير الرسمي على القطاع الأمني طالما أن الجهات الرقابية الرسمية، وبخاصة الجهاز التنفيذي والسلطات التشريعية والقضائية لم تصل إلى مستويات مُرضية من الاستقلال والكفاءة. كما أكد المؤلفون على دور الإعلام المحلي في الرقابة على القطاع الأمني والذي لا يمكن أن يتعزز إلا إذا شكل جزءا من الجهود الشاملة لتطوير مؤسسات أمنية فعالة وشرعية وخاضعة للمساءلة. وينبغي أن تسهم المؤسسات الإعلامية في هذا الجهد عند تطورها نحو المزيد من الحرية والاستقلال.

وها هي التوصيات الأساسية التي طرحها أصحاب المقالات المنشورة:

تحديد قيم مشتركة

حسب عماد الأصفر، فإن أحد أهم مصادر التوتر وسوء الفهم بين المؤسسات الإعلامية الفلسطينية ومقدمي الخدمات الأمنية هو غياب التعريف المشترك لـ'الأمن'. فكلمة 'الأمن' بحد ذاتها، كما يطرح الأصفر، تستدعي تعريفا مشتركا يتفق عليه ذوو الشأن نظرا لأنها تقليديا كانت تنطوي على بعد السرية والخوف الذي يتعارض بشكل جذري مع مفهوم الشفافية في وسائل الإعلام. مع ذلك يشير الأصفر إلى أنه يتعين توجيه الصحافيين الفلسطينيين وضباط الأمن في عملهم اليومي من خلال قيم مشتركة للحيادية والموضوعية والمهنية. ويرى أن نقطة الانطلاق لجسر الهوة بين الإعلام وقوى الأمن قد تكون من خلال الإقرار بحاجتهم جميعا للالتزام بتلك القيم. فإذا التزم جميعهم بالقيم المشتركة، فإن كل ذوي الشأن سيتمكنون من التواصل بشكل أفضل بين بعضهم البعض.

تطوير الإطار القانوني

يضمن الدستور الفلسطيني حرية التعبير والرأي. وقد لعب ذلك دورا رئيسيا في بناء الدولة الفلسطينية، فقد وفرت السلطات الفلسطينية مستويات حماية قانونية للإعلام من خلال إطار معياري جديد، فإستطاعت وسائل الإعلام أن تنأى بنفسها إلى حد ما عن ممارسات الرقابة العسكرية والسياسية التي تلازمت مع السلطات الأجنبية. مع ذلك، تُبين جمان قنيص أن السلطات الفلسطينية قامت بتقييد التشريعات المنظمة للإعلام والقوى الأمنية. هناك عدم توافق بين الأطر الدستورية والأطر القانونية الخاصة بالإعلام والأمن مما يعيق قدرة الصحافيين الفلسطينيين على تكوين فهم واضح للحدود التي وضعتها السلطات. وفي غياب قانون خاص بالحصول على المعلومات، ما زال الصحافيون الفلسطينيون يعتمدون على شبكاتهم غير الرسمية وعلاقاتهم الشخصية للحصول على المعلومات الأمنية والتي ينبغي في الأوضاع العادية أن يكون لهم الحق في الحصول عليها بالنيابة عن المواطنين.

الحد من التدخلات في نشاط الإعلام

بسبب تواصل العمليات العسكرية، وغياب الأمن والتوتر الداخلي، فإن عمل الإعلام اليومي يمكن مقارنته بصحافة الحروب. في هذا السياق، غالبا ما يقع الصحافيون الفلسطينيون فريسة الحرب، حيث يتم استهدافهم أو تهديدهم

من قبل المجموعات المسلحة، ويحدث التباس بينهم وبين الناشطين السياسيين أو المشاركين النشيطين في المظاهرات غير المصرح بها. بالاعتماد على تقارير المؤسسات الفلسطينية التي ترصد الانتهاكات المرتكبة بحق الصحافيين، حددت ناهد أبو طعيمة أعمال القتل والترهيب وإغلاق المحطات الإعلامية على أنها انتهاكات متكررة بحق الصحافيين الفلسطينيين. ولكنها شددت على المعيقات المتأصلة في البيئة الإعلامية الفلسطينية مثل استخدام أفراد غير مختصين يعملون أيضا لدى القوى الأمنية وغياب التدريب وبرامج بناء القدرات الموجهة للصحافيين. وأكدت الكاتبة على ضرورة قيام المؤسسات الإعلامية بتحسين لوائحها وإجراءاتها الداخلية حتى تتمكن من إنجاز مهمتها.

تعزيز استقلالية

وصف سميح محسن إعادة نشوء 'الإعلام الأمني' في السياق الفلسطيني على أنه تراجع كبير في مسيرة استقلال الإعلام. فقد زُجّ الإعلام الفلسطيني في الصراع الداخلي بين الفصائل السياسية المتناحرة منذ عام ٢٠٠٧، مما دفع بالإعلام إلى الانخراط شيئا فشيئا في الحملات الدعائية لكل من حماس وفتح. وقد قوض هذا التوجه قدرة الإعلام على تغطية القضايا الأمنية بشكل منهجي ومستقل. مما يعني أن مؤسسات الإعلام الفلسطينية فقدت تدريجيا وضعها كمصدر رئيسي للمعلومات بالنسبة للمواطن الفلسطيني الذي فقد الثقة بتقارير الإعلام المحلي. وبين سميح محسن أن هذا بالتحديد هو العائق الأكبر أمام تطوير رؤية مشتركة محلية للأمن. كما يوضح أن هذا الأمر يجعل الإعلام والخطاب العام المتعلق بحكم وإصلاح القطاع الأمني يعتمد على رؤى ومفاهيم خارجية.

تشجيع الحوار والمصالحة

بدلا من دعم حوار مدروس حول حكم القطاع الأمني، انخرط الإعلام الفلسطيني الرسمي المنتمي للأحزاب السياسية الرئيسية المتناحرة في عملية تحريض وكراهية أثرت على الحوار العام حول قضايا الأمن الرئيسية. فقد بين خلف خلف أن الإعلام الفلسطيني فقد مصداقيته بسبب قيامه بنشر الشائعات والإدلاء بمعلومات غير مدققة. وقد شكلت قضايا إدارة الأمن وموازناته واستراتيجياته وتكوينه وعمليات القوى الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة محور الصراع الأيدولوجي بين حماس وفتح. كما منح الكثير من الصحافيين رتبا في الأحزاب المتصارعة وبدأوا بالعمل كمتحدثين رسميين باسم تلك الأحزاب مع التغاضي عن معايير أخلاقية أساسية. وحسب ما أورده خلف، فإن تطوير مدونة سلوك إعلامية من شأنه أن يشكل فرصة للإعلام الفلسطيني لأن يؤدي دورا حقيقيا في الرقابة.

تعزيز الإعلام لتحقيق حكم أفضل

شددت الإسهامات الخمسة السابقة على الحاجة الملحة لتطوير قدرة وسائل الإعلام على عمل التقارير المستقلة والموثوقة. وهذا يسهم في تعزيز دور الإعلام الفلسطيني في حكم القطاع الأمني. وعلى الرغم من العوائق الخارجية والداخلية التي تؤثر على مؤسسات الرقابة المدنية – الديمقراطية الفلسطينية، إلا أن الإعلام الفلسطيني ظل واعيا لدوره الحيوي في تقوية الشفافية والمساءلة في القطاع الأمني. لذلك لابد من الارتقاء بدور الإعلام الفلسطيني من أجل تعزيز قطاع أمني شرعي وفعال.

قائمة المشاركين

ناهد أبو طعيمة مديرة قسم التلفزيون في شبكة معا في بيت لحم. وقد حصلت على درجة الماجستير في الإعلام من القاهرة (٢٠٠٨) وهي عضو في مجلس إدارة المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية (مدى) في رام الله. وتتولى حاليا تطوير تلفزيون وكالة معا الإخبارية وبرامجه الفضائية.

عماد الأصفر مدير البرامج في تلفزيون فلسطين في رام الله. وقد نشط كصحفي ومحرر في عدد من محطات الإعلام الفلسطينية في تسعينات القرن الماضي، وله مقالات ودراسات كثيرة نشرت على صفحات الإنترنت. كما عمل كمدرب للإعلاميين وممثلي مؤسسات القطاع الأمني الفلسطيني.

خلف خلف صحافي مستقل، وقد حصل على ماجستير علوم سياسية وبكالوريس إعلام من جامعة النجاح / نابلس، يعمل مراسلاً من الضفة الغربية لموقع إيلاف الإخباري الإلكتروني، كما يرأس دائرة العلاقات العامة والإعلام في جمعية مركز حواء في نابلس

سميح محسن يعمل منسقاً لأعمال المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في الضفة الغربية، وقد نشط كصحافي وكاتب مقالات منذ ثمانينيات القرن الماضي. كما أنه عضو في هيئة تحرير مجلة "تسامح" التي تصدر عن مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، وله العديد من الأبحاث المنشورة في كتب مستقلة حول الإعلام وحقوق الإنسان.

جمان قنيص مديرة المشاريع في شبكة أمين الإعلامية في رام الله. ومحاضرة في دائرة الإعلام بجامعة بيرزيت. وقد شاركت في تطوير التشريعات الإعلامية الفلسطينية. كما عملت كمديرة لوحدة التدريب الإذاعي في مركز تطوير الإعلام في بيرزيت.

مركز جنيف للرقابة الديموقراطية على القوات المسلحة
شارع المعارف ٣٤
رام الله / البيرة
الضفة الغربية
فلسطين

تلفون: ٦٢٩٧ ٢٩٥ (٢) ٩٧٢+
فاكس: ٦٢٩٥ ٢٩٥ (٢) ٩٧٢+

DCAF Head Office, Geneva
By Post:
Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces (DCAF)
P.O.Box 1360
CH-1211 Geneva 1
Switzerland

For Visitors:
Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces (DCAF)
Rue de Chantepoulet 11
CH-1201 Geneva 1
Switzerland

Tel: +41 (0) 22 741 77 00
Fax:+41 (0) 22 741 77 05

DCAF Ramallah
Al-Maaref Street 34
Ramallah / Al-Bireh
West Bank
Palestine

Tel: +972 (2) 295 6297
Fax: +972 (2) 295 6295